

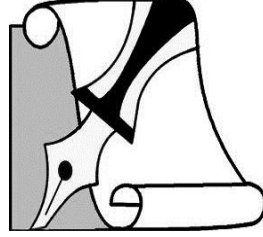


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## تركيا وإسرائيل وجدلية المناطق العازلة والأمنة في سوريا

### مدخل

لابدّ في البداية من التمييز بين المنطقة الآمنة (Safety Zone) والمنطقة العازلة (Buffer Zone)، فالمنطقة العازلة تُنشأ بين بلدين، أو إقليمين، بهدف الفصل بين القوّات المتنازعة، وعادةً ما تشغلها قوّات حفظ السلام الدوليّة. ومن الأنواع الشائعة للمناطق العازلة: المنطقة المنزوعة السلاح (Demilitarized Zone)، والمناطق الحدوديّة بين الدول، ووفق القانون الدولي هناك فارق كبير ما بين وظيفة المناطق الآمنة والمناطق العازلة إلاّ أنّ الإثنين معاً تتطلّبان قراراً من مجلس الأمن وتتطلّبان فرض حظر جويّ ووجود قوّات على الأرض. وقانونياً أيضاً تُعرّف المنطقة العازلة بأنّها "مساحة من الأرض معزولة عن جوارها عسكرياً من البرّ والبحر والجوّ، وتكون عادةً على الحدود حيث يكون جزء منها في أراضي دولة ما والجزء الآخر في أراضي دولة أخرى. وبالتالي يحصل الإتّفاق على حدود المنطقة العازلة من أجل حفظ الأمن على الحدود ومنع تسلّل الإرهابيين، ومنع التهريب، وغيرها من الأمور الأمنيّة الحدوديّة. ومن الضروري أن يتوقّف حظر جويّ لحماية المنطقة العازلة، وهذا يتطلّب موافقة مجلس الأمن. وقد يندرج قرار إنشاء منطقة عازلة تحت ما يسمّى بالفصل السابع، وهو بند في ميثاق الأمم المتّحدة يعطي أطرافاً دوليّة معيّنة القوّة القانونيّة والعسكريّة للتدخّل باستعمال القوّة المسلّحة بهدف حماية السلم والأمن الدوليين، ويكون ذلك عن طريق حماية تلك المساحة البريّة من الإعتداءات الأرضيّة والقصف الجويّ، أو قد تقوم به قوّات عسكريّة من دول معيّنة بالصراع، أو قد تستصدر قراراً من الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بإنشاء المنطقة العازلة بعد صدور توصية بذلك من مجلس الأمن.

عادة ما يكون الهدف المُعلن لإقامة المنطقة العازلة هو حماية المدنيين، ولكن قد يكون إنشاؤها هو محاولة لاستخدام القوّة العسكريّة القانونيّة لتحقيق أهداف سياسيّة وأمنيّة على الأرض تتوافق مع مصالح القوّة الدوليّة التي تسعى من أجل فرض هذه المنطقة. لكن في بعض الظروف قد يتمّ إنشاء المنطقة العازلة بقرار

من طرفٍ واحدٍ ويتمّ فرضها بالقوّة، وهذا ما فعلته إسرائيل عندما أقامت منطقة عازلة من طرف واحد ضمن شريط حدودي بعمق عشرة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية إثر ما سُمّي عملية الليطاني عام ١٩٧٨ (الجدار الطيب).

أمّا المنطقة الآمنة "فنفرض لحماية مجموعة لا تستطيع حماية نفسها، ويتمّ فرضها بمقتضى قرار من مجلس الأمن، كما يتمّ تكليف دولة أو أكثر بتنفيذ هذا القرار بالقوّة، ويمنع تحليق أي طائرات عسكرية فوق هذا المكان، لعدم تعريض السكان في هذا المكان للخطر".

الغاية والهدف من إنشاء مناطق آمنة هو توفير التدخّل الإنساني من خلال ممّرات آمنة لحماية مدنيين حقوقهم مهدورة ويتعرّضون للتعذيب والقتل والدمار، من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن بناءً على توصيات لجنة حقوق الإنسان، وهذه الظاهرة ليست جديدة في العلاقات الدوليّة، فقد قامت الأمم المتحدة بالتدخّل في عدد من الدول بهدف التدخّل لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانيّة.

أما بالنسبة للمواقف الدوليّة التي ظهرت من بعض الدول والتي تراوح موقفها ما بين تأييد واضح للمقترح التركي مثل بريطانيا وفرنسا وما بين رفض روسي، صيني، إيراني، إضافةً بالطبع لنظام الرئيس الأسد، فيما نأى البعض عن تبيان موقفه واكتفى بالصمت بانتظار ما يوئل إليه الصراع التركي - الأمريكي حول تلك القضية، حتى أنّ الموقف الأمريكي كان مُتبايناً، فوزير الخارجية الأمريكية جون كيري وجد أنّ المقترح التركي يستحق الدراسة بعناية، فيما اعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية - في تصريح مُناقض - أنّ المقترح التركي لا زال محلّ نقاشٍ مستمر، لكنّه ليس مطروحاً كأحد الخيارات العمليّة. لكن معظم التصريحات والبيانات التي صدرت عن الدوائر الغربيّة أشارت في حينه إلى أنّ هدفها هو مكافحة تنظيم الدولة "داعش" وليس إقامة منطقة عازلة أو منطقة آمنة، وقد أكّد ذلك حلف شمال الأطلسي "الناطو" بالقول أنّ إقامة منطقة عازلة شمال سورية لم يُعرض للنقاش، في وقتٍ يعارض حلفاء الدولة السورية - روسيا وإيران - بشدّة مشروع إقامة إحدى هذه المناطق. وفي هذا السياق، يرى الأستاذ الجامعي حسن كوني أنّ القرار التركي إزاء مواضيع كبيرة، كاحتمال إنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي السورية، يتوقّف على وصول عدد النازحين السوريين إلى تركيا إلى ٤٠٠

ألف أو أكثر، وإلا فبإمكان السلطات التركية الإكتفاء بمنطقة عازلة على أراضيها لمنع تسرب النازحين إلى الداخل التركي، "لأن التجربة التركية مع المناطق العازلة سلبية عموماً، بدليل تحوّل المنطقة العازلة في شمال العراق إلى إقليم كردستان شبه المستقل، ومن هنا، ممنوع تأسيس شبه دولة مستقلة مشابهة للإقليم الكردي على الجهة السوريّة من الحدود التركيّة".

إذا ومما تقدّم نجد أنه لا يمكن إقامة مناطق عازلة أو آمنة بدون عمليّة حظر للطيران، ومنطقة حظر الطيران تعني منع تحليق الطائرات في أجواء منطقة معيّنة أو دولة ما، إستناداً إلى قرار من مجلس الأمن. ويتطلّب فرض الحظر الجوّي إقامة دوريات على مدار الساعة فوق المجال الجوّي للمنطقة المفروضة ومنع أي إستهداف لها من طيران قد يهددها بالخطر. ومن الأمثلة الواقعيّة على ما تقدّم، المنطقة العازلة بين القسمين اليوناني والتركي في جزيرة قبرص، والمنطقة العازلة بين سورية وإسرائيل في هضبة الجولان، أي أنّ المنطقة العازلة مفهوم عسكري، بينما الآمنة هي ذات مفهوم إنساني، وتخضع بالتالي لقواعد القانوني الدولي الإنساني.

في لينينغراد ودرسدن وهيروشيما وسيرايفو وسربرينيتشا، تسبّب الحصار والقصف المتواصل بمقتل آلاف المدنيين، وبتهجير الآلاف. ومع ذلك، فإن المحاولات لابتكار مخطّطات ومشاريع، تهدف إلى حماية المدنيين من أهوال الحرب، لم يُكتب لها سوى القليل من النجاح.

المناطق الآمنة (Safety Zones) مصطلح غير رسمي، لا تعريف له في القانون الدولي، يضمّ عدداً متنوعاً من المحاولات الهادفة لحماية مناطق معيّنة، بإعلانها مناطق خارج نطاق الإستهداف العسكري. ففي إتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩، وفي البروتوكولات الملحقة بها عام ١٩٧٧، لم يرد مصطلح "المناطق الآمنة"، بل وردت ثلاثة أنواع من المناطق: مناطق طبيّة (Hospital Zones)، مناطق محايدة (Neutralized Zones)، ومناطق منزوعة السلاح (Demilitarized Zones). وحسب العرف الدولي، تتطلّب إقامة المنطقة الآمنة أولاً: الإتفاق بين الأطراف المتنازعة على إقامتها، وثانياً: إزالة الصفة العسكريّة عن المنطقة، وإخضاعها للإدارة المدنيّة، وثالثاً: أن لا تحدّد الأطراف المتنازعة ترتيبات للدفاع عنها، لأنّ وجود طرف عسكري جاهز للدفاع عنها، سوف يُعرّضها للدخول في الحرب مرةً أخرى.

في النزاعات التي وقعت بعد الحرب الباردة، أعلن مجلس الأمن الدولي، مع جهات دولية أخرى، وطبعاً مع الأطراف المتنازعة، عن إقامة مناطق آمنة في عدة دول، وبشكل إرتجالي وإعتباطي. فهذه المناطق حملت تسميات متنوعة: ممرات هادئة (Corridors of Tranquility)، ممرات إنسانية (Humanitarian Corridors)، مناطق محايدة (Neutral Zones)، مناطق محمية (Protected Areas)، مناطق آمنة (Safe Areas)، وملادات آمنة (Safe Havens). وكان الغرض من إقامتها: حماية اللاجئين، ومنع تدفق أعداد كبيرة وجديدة منهم. ومع ذلك، فإن النشاط العسكري استمر في هذه المناطق، بعكس التصريحات المُعلن عنها، بأنها مناطق خارج نطاق العمليات العسكرية.

بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، قامت القوى الغربية العظمى، وبعد تشجيعها لانتفاضة الأكراد في شمال العراق، بإنشاء ملاذ آمن لتمكين ٤٠٠,٠٠٠ مواطن عراقي كردي من الإقامة فيه، وإعادتهم من الحدود التركية. وبعد ذلك، تولت الأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولية مساعدتهم. وفي حرب البوسنة والهرسك عام ١٩٩٣، أقام مجلس الأمن الدولي ست مناطق آمنة، لحماية المدنيين في ست بلدات بوسنية، من هجمات القوات الصربية التي تحاصرها. لكن مجلس الأمن لم يحدّد بدقة الحدود الجغرافية لهذه المناطق الست، ولم يتعهد بالالتزام بحمايتها. وبعد فترة قريبة، بدأ الصربُ باتهام البوسنيين بأنهم يستخدمون هذه المناطق الآمنة للتحضير لهجمات عسكرية ضدهم، وبالتالي لم يتمّ تحييد هذه المناطق عن النزاع تماماً، بالإضافة لسبب آخر؛ وهو أنّ البوسنيين عارضوا دخول قوات دولية لحمايتهم. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٩٥، تنبّهت الأمم المتحدة إلى خطورة الموضوع، عندما وقفت القوات الدولية متفرجة على القوات الصربية وهي تحتلّ المناطق الآمنة في سربرينيتشا وزيبا، وترتكب فيها جرائم مروعة.

بعد وقوع ثلاثة أرباع جرائم الإبادة الجماعية في راوندا، قرّر مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٤، إقامة مناطق إنسانية آمنة هناك، لكن لم تُرسل أيّ دولة قوات عسكرية لتنفيذ القرار. وبعدها إنتهاء أبشع المجازر، أعطى مجلس الأمن الدولي تفويضاً لجمهورية فرنسا، بأن تستخدم القوة العسكرية لإقامة منطقة آمنة في راوندا. وقد شكّلت هذه المنطقة ملاذاً آمناً لأبناء قبيلة الهوتو، الذين خطّطوا ونظّموا وارتكبوا مجازر الإبادة الجماعية في راوندا، ما زاد الشكوك حول جدوى فكرة المناطق الآمنة.

بشكلٍ عام، أنقذت المناطق الآمنة حياة مدنيين كثيرين. لكنّ إقامتها، ومنع النشاط العسكري داخلها، وحمايتها من الهجمات الخارجية؛ أمرٌ في غاية الصعوبة، وفي غاية الضرورة في الوقت نفسه. فالمناطق الآمنة نادراً ما شكّلت ملاذاً آمناً، بشكلٍ ثابتٍ ومستمرّ، للمدنيين الهاربين من فظائع الحرب.

على هذه الخلفية يأتي هذا المشروع الأمني الجيوسياسي الذي تمّ طرحه لأول مرة في المراكز الإستخباريّة لعدّة دول، لدعم جماعات معارضة سوريّة "معتدلة" تنشط في المناطق الجنوبيّة من سوريا من أجل تشكيل مناطق أمنيّة عازلة تحول دون إختراق القوّات النظاميّة السوريّة والجماعات الجهاديّة المتطرّفة للحدود وإثارة التوتر مع الأردن أو كسر حالة الهدوء في المواقع الإسرائيليّة في هضبة الجولان.

المخطّط الأمريكي الذي تزامن مع إعادة التفكير في الإستراتيجيّة الأميركيّة في المنطقة يتّفق تماماً مع سياسة إسرائيليّة غير مُعلنة تقوم على عدم الحياد في الحرب السوريّة دون التورّط مباشرة في عمليات عسكريّة محدودة، كما تلازم مع خوف أردني من إمتداد الصراع السوري إلى أراضيه ممّا يهدّد إستقرار البلاد. والمهمّة الرئيسة التي ستقوم بها الجماعات الإرهابيّة في المنطقة الأمنيّة العازلة هي تشكيل كيان عسكري قادر على الوقوف ضدّ قوّات الرئيس الأسد وقوّات القاعدة على حدّ سواء. وقد تمكّنت هذه المجموعات بالفعل من إنشاء جيب أمني على طول ٧٥ كيلومترا في الجنوب الغربي وجيب أمني آخر على طول ٤٥ كيلو مترا لتأمين الحماية للحدود الأردنيّة. وحسب المعلومات المستقاة من تقارير أميركيّة فإنّ هذه الجماعات تحصل على دعم لوجستي وإستخباري من الولايات المتّحدة عبر طواقم عسكريّة أميركيّة تتألّف من ١٥ ألف عسكري حضرت للمنطقة في نيسان العام الماضي. وتتوالى الترتيبات الأمنيّة لتعزيز قدرة جماعات المعارضة المسلّحة "المعتدلة" على السيطرة على جيب أمني يمتدّ على طول حدود هضبة الجولان المحتلّة على مساحة ٦٠ كيلو مترا بما في ذلك مدينة القنيطرة التي يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة، وفي نهاية المطاف يتمّ ربط جميع المناطق العازلة في حزام أمني واحد يضم أكثر من ١٢٠ قرية يسكنها أكثر من ١٨٠ ألفا من رجال العشائر.

**المنطقة العازلة على الحدود التركيّة:**

لا شكّ بأنّ ثمة سلسلة من المتغيّرات الدراماتيكيّة التي رافقت الحرب العالميّة اللثيمة التي تُشنّ على سوريا المقاومة والجهاد الحقيقيين ضدّ قوى الشرّ والضلال والإستعمار في المنطقة منذ العام ٢٠١١ من أبرزها المتغيّرات التركيّة الداخليّة والتداعيات الخارجيّة التي أحدثتها وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة في أنقرة العام ٢٠٠٢ بزعامة رجب طيّب أردوغان، ثم مروراً بإعتقال قادة حزب الشعب الكردي وهم نواب في البرلمان التركي، ووصولاً إلى تداعيات الانقلاب العسكري في تموز الماضي والتدخّل التركي العسكري المباشر في كلّ من سورية والعراق. فالنظام التركي بزعامة أردوغان قد بات أقلّ علمانيّة وأكثر تديناً في الظاهر، من خلال حذف الإشارة إلى العلمانيّة في الدستور وترويج أسماء السلاطين العثمانيين في الساحات والمعالم التركيّة، وتحجيم الحضور الكردي في مؤسّسات النظام، وبروز النزعة القوميّة (العثمنة الجديدة) في الخطاب السياسي، المؤيّد حزبيّاً وشعبيّاً بنسبة عالية (٦٠ . ٦٥% مع أردوغان).

ثمّ أخيراً سعى أردوغان لتحويل النظام في بلاده من حزبي برلماني إلى رئاسي حتى يُحكّم سيطرته الكاملة على مقدّرات البلاد.

وسياسات أردوغان لا يمكن فهمها إلّا من خلال نظريّة فريدريك راتزل، مؤسس علم الجغرافيا السياسيّة الحديث، التي يقول فيها: "إنّ الدول تشبه الكائن العضوي الحيّ وهي على نحوٍ دائمٍ تحتاج إلى التغذية، تماماً كالكائنات الحيّة، وإنّه لا يمكن تغذية الدول إلّا باحتلال أراضٍ جديدة، وإنّ الدول التي تبقى عاجزة عن خوض صراع التغذية ستزول عن الوجود". هذه النظريّة تفسّر سعي تركيا الأجنبيّة للوصول إلى حالة الإكتفاء والإشباع الترابي والإقتصادي، في سياق المنافسات والصراعات الدوليّة القائمة في المنطقة، تحقيقاً لأهداف إستراتيجيّة تلبيّ طموحات وتطلّعات كانت أنقرة تتحيّن اللحظة التاريخيّة المناسبة لجعلها حقيقة ملموسة. لكن سياسة (صفر مشاكل) التي أطلقها داوود أوغلو، وزير خارجيّة أردوغان السابق، قد أدت إلى تزايد أعداء النظام التركي، الذي حاول في البداية الإحياء بأنّه سيبتعد عن المغامرات الخارجيّة وسيبعد الجيش عن السياسة والحروب. إلّا أنّ المشهد التركي اليوم مختلف، حيث يخوض الجيش التركي حرباً قاسية ضدّ الأكراد، داخل وخارج تركيا، وضدّ "الإرهاب" إلى حدّ ما (داعش)، في سياق إستراتيجيّة واضحة لحزب العدالة تركز على إحياء "العثمنة" داخليّاً وإقليميّاً، والإبتعاد "المدرّوس" عن أوروبا، مع إحياء الإرث التاريخي العثماني



(الأطماع الجيوسياسية) في شمال العراق وشمال سورية (الموصل . كركوك . حلب..)؛ وكلّ ذلك في سياق محاولة مُعلنة لتزعم تركيا لما يمكن أن يُسمّى (الشرق العثماني) من جديد. وتدخل المطالبة التركية بإعادة النظر في إتفاقيّة لوزان (١٩٢٣) مع اليونان ومع سورية والعراق لتصبّ في الإطار المذكور (التوسّع العثماني). هكذا بات أردوغان شريكاً في مخطّط نشر الفوضى في المنطقة العربيّة، الأمر الذي يدخل في إطار مشروعه لتقسيم سوريا، عبر إدّعائه الدفاع عن ثورات الربيع العربي والديمقراطيّة، في حين أن سياسته تقوم على أساس إيديولوجي مرتبط بتوجّهاته الطورانيّة وطموحاته الشخصية وأوهام إستعادة الخلافة العثمانيّة عن طريق التّدخّل في شؤون الدول ذات السيادة، ودعم جماعات وتنظيمات الإرهاب ونشر الفوضى والإضرار بمصالح شعوب المنطقة. خاصّة أن تركيا أردوغان ترى في المنطقة أرضاً تمتدّ إليها سيادتها بغضّ النظر عن إتفاق ترسيم الحدود الذي جعلها أرضاً خاضعة للسيادة السورية، والتدخّل يأتي بذريعة الدفاع عن ضريح "سليمان شاه" جد عثمان الأول مؤسس الإمبراطوريّة العثمانيّة، والذي يبعد عن الحدود التركيّة ٤٠ كيلو متراً.

إن مشروع هيمنة جماعة الإخوان المتأسلمين على نظم الحكم في أهمّ دول الربيع العربي، قد جاء مدعوماً من رأس الشّرّ الولايات المتحدة، بهدف إحكام سيطرتها على المنطقتين العربيّة والإسلامية وإستنزاف خياراتها لمصالحها الذاتيّة ومصالح الصهيونيّة العالميّة، وذلك مع دور تركي مُتواطئ وواضح بقيادة رجب طيب أردوغان، باعتباره نموذجاً للإسلامي السياسي المُعتدل حسبما يزعمون. ومعلوم أنّ أردوغان يشكّل عنصراً مهمّاً في المعادلة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الجديد "الشرق الأوسط الكبير" وذلك من خلال المواجهة مع إيران، ودعم وتسريب الإرهابيين إلى سوريا، أو شنّ هجمات عسكريّة من قاعدة حلف الـ "ناتو" أو المساعدة في تصدير بترول حكومة إقليم كردستان العراق إلى إسرائيل عن طريق ميناء جيهان، كذلك إتفاقيّات التعاون الإستراتيجي العسكري مع إسرائيل والتبادل التجاري الذي يقوده نجله بلال بين الجانبين. لقد حاول أردوغان أن يقدّم نفسه للعالمين العربي والإسلامي، من خلال مشاهد مسرحيّة الخداع مع رئيس دولة الكيان الراحل شمعون بيريس، في منتدى "دافوس" عام ٢٠٠٩ ثمّ مشهد الباخرة مرمرة، ومن قبل قرار الدخول في علاقات صداقة وتعاون وثيق مع نظام الرئيس الأسد، الذي انقلب عليه أردوغان سريعاً بعد أن

غيّرت واشنطن الخطّة والأدوار في المنطقة، بسبب الثورات العربيّة، فبات زعيماً لجماعة الإخوان المدعومة من واشنطن، وراعياً للمعارضة السوريّة الإرهابيّة، وداعماً للجماعات المتطرّفة في ليبيا.

تضاربت الأنبياء بشأن التحرك التركي ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة والأكراد في كلّ من سوريا والعراق، حيث سرّبت بعض الصحف الأمريكيّة أخباراً عن وجود إتّفاق تركي أمريكي على إنشاء مناطق عازلة، فيما نفت واشنطن وجود مثل هذا الإتّفاق. وعبر الأتراك عن أملهم في أن تُسهم التحركات الحاصلة في حينه بإيجاد منطقة عازلة في إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، فيما رفض وزير الدفاع البريطاني فكرة إنشاء المنطقة العازلة، بينما صرّح رئيس الوزراء التركي داوود أوغلو بأنّ الوقت قد حان لإنشاء المنطقة عازلة. وقد رفضت هيئة التنسيق ممثّلة بالمعارض السوري عبد العظيم فكرة المنطقة العازلة، الذي أيّد في الوقت ذاته التحرك التركي ضدّ الدولة الإسلاميّة.

المعارضة السوريّة المسلّحة بدعمٍ من الجيش التركي كانت أحرزت تقدماً كبيراً منذ بدء عمليّة "درع الفرات" في الرابع والعشرين من آب ٢٠١٦. وقد امتدّت سيطرتها على طول الحدود السورية-التركية بين مدينتي أعزاز وجرابلس، بعمق يتراوح بين ٩ و ٢٠ كم، ليلبغ مجموع مساحة الأراضي التي خضعت لها ٧٥٠ كم مربعاً. هذا التقدّم اعتبرته المعارضة المسلّحة بأنّه يهيء الظروف المواتية لإقامة منطقة عازلة في شمال حلب، طالما دعت إليها بمشاركة الحكومة التركيّة. وعلى الرغم من دعم عدد من الدول الإقليميّة مطلب المعارضة، فإن تحقيقه إعتريته مجموعة من التحدّيات القانونيّة واللوجستيّة. فميثاق الأمم المتحدة لم يأت على ذكر مناطق عازلة، ولا يمكن فرضها إلا بطلب الدولة المعنيّة أو بتدخّل مجلس الأمن تحت الفصل السابع مثمّما حدث في العراق وليبيا. أمّا على الصعيد اللوجستي، فإنّ إنشاءها قد يستغرق أشهراً، وهو غير قابل للتنفيذ من دون إقحام قوآت بريّة، الأمر الذي رفضته روسيا وسعت أمريكا لتجنّبه.

على صعيد أنقرة، فإن الحكومة التركيّة تدرّجت في موقفها من مطلب المنطقة العازلة، من دعمه سياسياً أولاً، ثم إلى إبداء إستعدادها لإشراك قوآتها في تحقيقه لاحقاً، وأخيراً تبنيّه بشكلٍ كاملٍ واعتباره مطلباً تركياً أصيلاً. لكن بانتهاء الإرهابيين في حلب، إنهارت منظومة كاملة من العبث والنزق الإيديولوجي لجماعة العمق الإستراتيجي من أصحاب الرؤوس الحامية الأتراك. وداوود أوغلو مُنظر العثمانيّة الجديدة رأى انهيار كل ما

كتبه سابقاً، وهو قد لا يجد الشجاعة كي يُحرق كتابه، لكنّه بالتأكيد لن يمضي بقية عمره مستقراً مطمئناً. وكذا سيده أردوغان الذي لن ينجح في الوصول إلى آخر نقطة وصل إليها جدّه سليمان القانوني كما كان يبشّر، لأنّه لن يجد حصاناً يقبل أن يمتطيه مخادع وحانث ومنكر للوفاء عندما فتحت سوريا أبوابها له، فظنّ أنها تدعوه لاغتصابها. ومع إنهيار حلب، إنهارت العثمانيّة الجديدة نهائياً. وفي العام الذي أراده سلطانها الأخير أردوغان أن يكون عام تجديد معركة «مرج دابق»، وقام بغزو سوريا في اليوم نفسه للمعركة في ٢٤ آب الماضي، كان الحلم العثماني يتحوّل إلى وهم. وبانهياره، إنهار البُعد الإيديولوجي للمنظومة السلطانية، وهو ما ستكون له تداعيات كارثيّة أيضاً على غلمان السلطان من المُتقنين والمُنظرين في الدول العربيّة الذين يتحسّسون اليوم رقابهم هنا وهناك. وبانهيار حلب تنهار ثقة المُغرّر بهم من شعوب المنطقة، أو بعض هذه الشعوب، بقدرة العثماني الجديد على أن يقودهم بشعاراته المذهبيّة والعنصريّة التي لم تكن سوى مشاريع إنتحار. وكذلك تنهار كل المنظومة الإعلاميّة للبلاد المتآكل الذي لن يتأخر كَتَبُته في تقاذف المسؤوليات وتهشيم بعضهم بعضاً. كتبة يتسابقون اليوم على نعي «حلبهم» (وما كانت يوماً لهم ولن تكون) وتوديعها، هي التي لم تكن يوماً سوى مخرز في عيون أطماعهم. وعلى الرغم من أن القوّات التركيّة لا تزال تحتل أرضاً في شمال سوريا، فإن الكلّ داخل تركيا يتساءل عمّا يفعل إنكشاريّة السلطان هناك، الذين أصبحوا صيداً للحسابات الخاطئة.

وتزداد كآبة السلطان مع الإنهيارات التي تضرب إقتصاده بعد التراجع الدراماتيكي لسعر صرف الليرة في مقابل الدولار. أراد منهم أن يُحوّلوا دولاراتهم إلى الليرة، فيما كان يدفع عدداً ونقداً ٧٨ مليون دولار ثمناً لطائرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي الرئاسية. وبانهيار حلب تكتمل عزلة السلطان أردوغان إذ هو على صدام مع واشنطن ومع أوروبا، وتباين مع كل الحلفاء الإقليميين. لم يعد للسلطان من يُراسله، لم يعد للسلطان من «يُشفق» عليه، سوى عدوّه التاريخي الروسي. قمة التراجيديا العثمانية أن تنهار على يد الحلفاء ومنهم الروس، فيما يُبرم رئيس الحكومة بن علي يلديريم، في اليوم نفسه في موسكو بالذات، إتفاقات للتبادل التجاري بالعملة المحليّة لكلا البلدين. لكن إستجارة التركي بالروسي هي مثل الإستجارة من الرمضاء

بالنار، وأن تبني ديكتاتورية على أنقاض إستئصال كل الآخرين من أكراد وعلمانيين وعلويين، هي أشبه بالسعي لإسقاط النظام السوري حين كانت حلب تقترب من تحريرها ومن دفن الأحلام السلطانية.

في المقابل، تراقق تطور الموقف التركي مع تغيير أولويات الولايات المتحدة في المشرق، حيث لم تعد الأخيرة مستعدة للتدخل في سوريا خارج إطار محاربة تنظيم "داعش"، بالإضافة إلى عدم ثقتها بالتزام المعارضة السورية المسلحة بهذه الرؤية فيما لو قُدم لها ملاذ آمن في الشمال. كما تضاءلت فرص الوصول إلى إتفاق دولي مع روسيا حول المنطقة العازلة مع تدهور العلاقات بين موسكو وأنقرة إثر إسقاط القاذفة الروسية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ٢٠١٥. فتحوّل هذا المطلب إلى موضوع شدّ وجذب وورقة مساومة وضغط إلى أن عاد الدفاء إلى العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وتركيا، وبدأت عملية "درع الفرات".

المشروع التركي إستهدف القيام بدعم المجاميع الراديكالية الإرهابية في سورية للدفع بها باتجاه الأراضي السورية شمالاً وبحجج واهية، وهذه الحجج حسب مراقبين تدخل ضمن إطار دخول الجيش التركي إلى الأراضي السورية كقوة غزو واحتلال، وإقامة مناطق عازلة ومناطق حظر جوي بأقصى الشمال السوري، وكل هذا بحجج إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم وتوفير مناطق آمنة لهم، وهذا ما تمّ بحثه بأروقة صنع القرار الأميركي أيضاً، الراضة للمشروع التركي بأقصى شمال سورية وبعض الأجزاء الشمالية الشرقية من سورية، ولكن كان من المتوقع أن تمنح واشنطن أنقرة وحلفاءها هامشاً من المناورة وأن تطلق أيديهم إن استطاعوا لتجهيز الأرضية العسكرية والسياسية لإقامة مناطق عازلة ومناطق حظر جوي بأقصى الشمال السوري.

من الواضح أنّ موقف أنقرة الساعي لإقامة مناطق عازلة بشمال سورية، يدعمها ويلتقي معها بهذا الطرح الكثير من الدول الخليجية إضافة إلى فرنسا وألمانيا، ومع زيادة مسار ضغوط بعض ساسة وجنرالات واشنطن «الجمهوريين والمقربين منهم»، على أوباما للموافقة على طرح ونقاش هذا الطرح التركي.

لقد اعتبر أردوغان كذباً بأنّ الدافع الإنساني هو السبب الحقيقي وراء إصراره على إقامة منطقة عازلة في شمال سوريا، لتكون ملاذاً للسوريين الهاربين من "داعش"، بالإضافة إلى ضمان عدم تمدد هذا التنظيم إلى داخل تركيا. لكن السبب الحقيقي وراء إصراره على إقامة المنطقة العازلة في سوريا، هو إيجاد منطقة آمنة،

ولكن ليس للاجئين السوريين، بل للمجموعات الإرهابية المسلحة، والتي يمكن أن تكون نقطة إنطلاق لهذه المجموعات لتشن هجماتها على الجيش السوري وكسر شوكته، التي مازالت عصية على الإنكسار، وبالتالي إسقاط الدولة في سوريا، وإذا لم تتجح هذه المنطقة في تحقيق هذا الهدف فهي على الأقل ستساهم في تقطيع أوصال سوريا وإستنزاف طاقاتها وإضعاف جيشها، وإقتطاع المزيد من أراضيها وتسهيل سرقة نفطها.

إن تبريرات وذرائع أردوغان الآنفة الذكر تصطدم بحقائق عديدة على أرض الواقع منها:

- ليس خافياً العلاقة التي تربط أجهزة الإستخبارات التركية بالمجموعات التكفيرية المسلحة في سوريا ومن بينها "داعش"، ولم يُسجَل على مدى الأعوام الخمسة الماضية وهي عمر الأزمة السورية، أن تعرّضت "داعش" أو المجموعات التكفيرية للمصالح أو المواطنين الأتراك، رغم إندكاك تركيا في هذه الأزمة. ويمكن الإشارة على هذا الصعيد إلى إطلاق "داعش" سراح ٤٩ تركيا من دبلوماسيي وموظفي القنصلية التركية في الموصل كانوا محتجزين لديها، دون أن تقدّم تركيا شيئاً ل"داعش" مقابل ذلك.

- تُعتبر تركيا العميل المفضّل لدى "داعش"، الذي يشتري النفط السوري المسروق بسعر التراب.

- لطالما تدخّلت تركيا عسكرياً إلى جانب "داعش" و "النصرة" وباقي التنظيمات المسلحة ضد الجيش السوري.

- جميع المصانع السورية والتي تمّ تفكيكها من قبل "داعش" و "النصرة" بيعت مكائنها وأجهزتها ومعدّاتها إلى تجّار أترك.

- أبواب المستشفيات التركية مفتوحة لعناصر المجموعات المسلحة من الذين يسقطون جرحى في المعارك مع الجيش السوري.

- ليس خافياً الحسّ الطائفي لدى القيادة التركية، التي كثيراً ما تتعامل مع الأزمة السورية من هذا المنطلق البغيض، ويمكن تلمّسه من تصريحات الرئيس التركي ورئيس وزرائه ووزير خارجيته ورئيس البرلمان، وباقي زعماء حزب العدالة والتنمية، وإذا ما أضفنا إلى جانب هذا حسّ النزعة العثمانية الطورانية لدى هؤلاء،

فإنّه من الطبيعي أن ينظروا إلى "داعش" و"النصرة" وباقي المجموعات المسلّحة، على أنّها مقاومة "سنيّة" ضد هيمنة وظلم "الشيعة" و"العلويين"، كما قال ذلك صراحة نائب رئيس الوزراء التركي السابق نعمان قورتولموش.

لذا لا يمكن أن تشكّل "داعش" أي خطر على تركيا لكي تدفعها إلى إقامة منطقة عازلة، لأن "داعش" تدين بكل ما تملك لتركيا. أمّا العامل الإنساني الذي تحدّث عنه أردوغان، فهو آخر ما تفكّر به القيادة التركية، التي كانت ومازالت ترفض كل الحلول السياسيّة لتسوية الأزمة السورية، وتتشبّث بالحلّ العسكري لإسقاط النظام السوري، وهو ما يعني إطالة عمر الحرب وإذكاء نارها التي يذهب ضحيّتها المواطنون السوريون الأبرياء، التي تتظاهر أنقرة بالحرص عليهم وتذرف عليهم دموع التماسيح في وقت تستخدمهم كفضّاعة إبتزاز بوجه الأوروبيين. وتشترك الحكومة التركية مع المعارضة السورية المسلّحة في المطالبة بالمنطقة العازلة في عدّة أهداف، على رأسها الحدّ من النفوذ الكردي في الشمال. غير أن لأنقرة في المقابل أهدافاً ذاتية تدفعها للمطالبة بها لوحدها، أهمّها:

- طرد "داعش" من الحدود السورية التركية خصوصاً بعدما إنقلب السحر على الساحر إثر تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي قاد بعضها التنظيم على أراضيها.

- التأسيس لرداع عسكري لوقف تمّدّد "حزب الإتحاد الديمقراطي" (الذراع السورية لـ"حزب العمال الكردستاني" شمال سوريا).

- تهيئة البيئة المناسبة لعودة اللاجئين السوريين وإستقبال النازحين الجدد مع إستمرار العمليات العسكرية في البلاد.

- إمتلاك أوراق جديدة في التسوية النهائية للصراع في سوريا من خلال إستغلال هامش محاربة "داعش". ويكمن التحديّ الرئيس أمام الدبلوماسية التركية على هذا الصعيد في مدى قدرتها على تشكيل أكبر مساحة تقاطعات مع مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الجغرافية السورية، وهذه مهمّة صعبة في ظلّ

غياب التوافق الدولي والإقليمي على شكل مخرجات الحلّ السياسي للصراع ومدى تأثير المنطقة العازلة في مساره.

بالرغم من كل ما قيل عن وجود إمكانية أن تدرس أمريكا إقتراح أردوغان في إقامة منطقة عازلة في شمالي سوريا، لتشجيع أنقرة للإنخراط في التحالف الدولي، إلا أنّ حلم أردوغان في إقامة هذه المنطقة يعترضه أكثر من عقبة ومنها:

- من الصعب جداً الحصول على قرار أممي لإقامة مثل هذه المنطقة.
- من الصعب عملياً إقامتها مع وجود قوّة عسكريّة قويّة رافضة لها تتمثل بالجيش السوري والقوّة الجويّة السوريّة.
- تخوّف أمريكي من التورّط في المستنقع السوري.
- إقامة مثل هذه المنطقة مكلف جداً من الناحية الإقتصاديّة والسياسيّة.
- ليس بمقدور تركيا إقامة منطقة عازلة بمفردها.
- عدم وجود إجماع دولي لاسيّما لدى حلفاء أمريكا حول إقامة مثل هذه المنطقة.
- رفض دولي قوي لهذه الفكرة وإعتبارها إنتهاكاً صارخاً لسيادة سوريا.
- وجود حلفاء مؤثّرين لسوريا على الصعيدين الإقليمي والدولي، يرفضون إقامة مثل هذه المنطقة.
- من الصعب أن تستمر مثل هذه المنطقة في البقاء في حال إقامتها مع وجود الأكراد على جانبي الحدود، الذين سيعتبرون هذه المنطقة تهديداً لوجودهم.

لقد أمّلت تركيا بأن تُفرض المنطقة العازلة كأمر واقع من دون اللجوء إلى مجلس الأمن، وذلك من خلال الإستناد إلى تفاهات مباشرة مع كلّ من روسيا وأمريكا تضمن حيادهما على الأقل. ومع إستبعاد أن يُقدم الجيش التركي على الدخول إلى الأراضي السوريّة من دون وجود إتّفاق مُسبق مع موسكو، فإنّه من البديهي

إفتراض وجود تفاهم حول حدود تدخّله. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بإدارة توقّعات واشنطن التي تشترط عدم الإخلال بسير عمليات محاربة "داعش"، وعدم التعرّض لـ"حزب الإتحاد الديمقراطي". بيد أن تحقيق أهداف تركيا يتطلّب بشكلٍ رئيس الوصول إلى مدينة الباب وضّمّها إلى المنطقة المأمول إنشاؤها، وهنا يكمن أهمّ مواقع الخلاف الممكنة مع كلّ من روسيا وأمريكا.

حدود المنطقة العازلة التي خطّطت تركيا لإقامتها كان يفترض بها أن تمتدّ إلى عين العرب (كوباني) وذلك عبر تأمين قوات بريّة وأسلحة وغطاء جويّ ونشر ١٨ ألف جندي على عمق ٣٠ كيلو متراً وبطول ١٠٠ كيلو متر تحت ذريعة السيطرة على منطقة خاضعة لتنظيم الدولة. وسبق أن طالب متظاهرون سوريون معارضون قبل عسكرة ما سُمّي تجاوزاً بالثورة بإقامة منطقة عازلة، وخصّصوا لها جمعة في كانون أول ٢٠١١ بهدف حماية المدنيين الفارين ممن وصفوهم بـ"شيّحة النظام" ضدّهم، وتمتدّ المنطقة المُقترحة في ذلك الحين بطول لواء الإسكندرون وبعُمق ٢٠ كم داخل الأراضي السورية.

لقد جرى الحديث في السابق عن إنشاء منطقتين عازلتين حسبما نشرت صحيفة واشنطن بوست في ٣ نيسان ٢٠١٣ في تقريرٍ لها عن مساعي الأردن وأمريكا إحداهما غرب درعا والأخرى في الصحراء قرب الحدود العراقية السورية الأردنية، لتكون المنطقة الأولى قرب درعا ملاذاً آمناً للمصابين من مقاتلي المعارضة واللاجئين من جنوب سوريا، فيما تكون المنطقة الثانية ملاذاً للنازحين من منطقة حمص.

"دومنيك ترينكان"، الخبير العسكري السابق لدى الأمم المتّحدة، أوضح أنّه سبق وأن أُقيمت مناطق عازلة في الماضي بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وفي قبرص، وفي الجولان بين سورية وإسرائيل تحت إشراف قوّة دولية، وبين إريتريا وإثيوبيا. وإعتبر أنّ أي منطقة عازلة بين سورية وتركيا يجب أن تصل إلى أربعين كلم من العمق وأن تشمل ضريح سليمان شاه الأب المؤسس للإمبراطورية العثمانية، الموضوع تحت السيادة التركية في محافظة حلب داخل سوريا والذي يحرسه جنود أتراك. ويشدّد الخبراء السياسيّون على الضرورة المطلقة لإستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية الذي يُجيز اللجوء إلى القوّة قبل إقامة أيّ منطقة عازلة. وإذا كانت فرنسا تؤيّد إقامة مثل هذه المنطقة فإنّ المتحدّث باسم وزارة الخارجية الروسية، "ألكساندر لوكاشيفيتش" صرّح بأن قرار إنشاء منطقة عازلة على الحدود السورية-التركية،



يعود إلى مجلس الأمن الدولي لوحده، مشيراً إلى عدم شرعية أيّ قرار يتمّ إتخاذه في هذا الخصوص من قبل دول، أو تحالفات، مستذكراً نتائج ما حدث في العراق، وليبيا، وما ترتّب على هذه الخطوة من آثار سلبية، على حدّ قوله. من جانبٍ آخر، يربط خبراء أترك تحفّظ الإدارة الأميركية على إقامة منطقة عازلة، بإمكانية استخدام العضوتين الدائميتين في مجلس الأمن الدولي روسيا والصين، حقّ النقض "الفيتو" ضدّ قرار في هذا الإتّجاه، وسحب تلك الدولتين دعمهما للضربات الجويةّ للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتّحدة ضدّ ما يُسمّى تنظيم "الدولة الإسلامية". وتتطلّب إقامة منطقة عازلة منطقة حظر جويّ ما سيعني منع دخول المنطقة براً والتحليق فوقها جواً. ومنطقة الحظر الجويّ تتطلّب تنظيم دوريات لطائرات رادار ومقاتلات، كما تتطلّب التنبّث من أنّ سورية لن تلجأ إلى استخدام دفاعاتها الجوية، وواشنطن وباريس لا تقيمان علاقات مع الدولة السورية، وليس من المتوقع أن تقوم موسكو بإقناع الرئيس الأسد بالتعاون حول الموضوع.

"ديديه بيليون"، الخبير في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية، رأى من جهته أنّ الأترك الذين نشروا دبابات على الحدود يمكن أن يساهموا في منع الدخول إلى المنطقة العازلة، ولكن بشكلٍ محدودٍ جدّاً أو بشكلٍ موضعي. وذكرت المتحدّثة باسم الخارجية الأميركية، "جين باسكي" أن مسألة نقاش إقامة منطقة عازلة ليس بالأمر السهل، في حين يعتقد خبراء أميركيون أن إقامة المنطقة العازلة على الحدود السورية سيضع أميركا في وضع صعب من الناحية الأمنية.

وقال الخبير الأمني في معهد واشنطن للأبحاث "جيفري وايت": "إن إقامة أميركا منطقة عازلة تستوجب منها حمايتها سياسياً وعسكرياً". كذلك أشارت الخبيرة في برنامج الأمن الدولي بمؤسّسة "نيو أميركا" للأبحاث "ليلي هلال" إلى أنّ الولايات المتحدة الأميركية أوضحت عدم إستعدادها لإرسال قوآت بريّة أو القيام بتدخّل عسكري ضدّ "تنظيم الدولة" في سورية أو العراق، مضيفّة: "إلا أنّ إقامة منطقة عازلة تتضمّن بالضرورة وجود قوآت بريّة، كما أنّ أميركا إتخذت قرارها بشأن قضية تدخّلها على الأرض، حيث أشارت أنّ فكرة قبولها بإقامة منطقة عازلة صعب في حال عدم وجود قوآت بريّة لإحدى الدول في تلك المنطقة".

من ناحية أخرى يشدّد معظم الخبراء على الضرورة المطلقة لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع من ميثاق المنظّمة الدوليةّ يُجيز اللجوء إلى القوّة قبل إقامة منطقة عازلة. فتركيا هي التي

طرحت فكرة المنطقة العازلة منذ العام ٢٠١١ وفي حينه أيدت فرنسا والولايات المتحدة أنقرة، لكن من دون قناعة قوية لأنهما كانتا تعتقدان أن روسيا ستمارس حق الفيتو ضد المشروع.

لقد ظهرت مواقف متباينة من إقامة منطقة عازلة بين سوريا وتركيا، إذ فيما أيدت فرنسا إقامة مثل هكذا منطقة "لاستقبال النازحين وحمائيتهم"، على حدّ زعمها، نفي البيت الأبيض أن تكون هذه المسألة قيد البحث رغم أنّ وزير الخارجية الأميركي والبريطاني أعلنوا في وقت سابق أنّ الفكرة تستحقّ أن تُدرس. وجاء الموقف الفرنسي خلال إتصال هاتفى بين الرئيس فرانسوا هولاند ونظيره التركي رجب طيب أردوغان وقال الاليزيه في بيان أنّ "رئيس الجمهورية أصرّ على ضرورة تجنّب مجزرة لسكان الشمال وعبر عن دعمه للفكرة التي قدّمها الرئيس أردوغان" بشأن المنطقة العازلة. وتحدّثت الرئاسة الفرنسية عن "وضع طارئ في كوياني" مؤكّدة أنّ "لتركيا دور أساسي تمارسه لتفادي سقوط المدينة بين أيدي داعش" و"حمية" سكانها. وقالت أوساط الرئاسة الفرنسية أنّه "بالنظر إلى الوضع الطارئ والأخطار"، ينبغي مناقشة كل الخيارات وبينها فكرة منطقة عازلة "تتطلب إقامتها تنسيقاً دولياً واسعاً".

وكان أردوغان قد دعا مراراً إلى إقامة منطقة عازلة ومنطقة للحظر الجوي في شمال سوريا لحماية المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة والسكان الذين يفرون من الحرب في بلدهم.

لكن المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إيرنست قال للصحافيين أنّ إقامة المنطقة العازلة ليست أمراً قيد التفكير حالياً، في تصريح يُنافي ما أعلنه وزير الخارجية الأميركي جون كيري والبريطاني فيليب هاموند إثر محادثات في واشنطن لجهة أنّ بلديهما على إستعداد "لبحث" فكرة إقامة منطقة عازلة على الحدود بين تركيا وسوريا.

وقال كيري للصحافيين أنّ "المنطقة العازلة فكرة مطروحة (...)" تستحق البحث فيها كما أنّها جديرة بدراستها عن كثب". بدوره، قال هاموند في مؤتمر صحافي أنّ لندن "لا تستبعد" فكرة إقامة منطقة عازلة لحماية النازحين بسبب النزاع على الحدود التركية السورية. بالرغم من أنّ بعض المراقبين يميلون للإعتقاد بأن أحد دوافع تركيا لخلق منطقة عازلة في "عين العرب" - كوياني هو لمواجهة التمدد الكردي هناك إلى داخل

الأراضي التركيّة عبر الحدود، فإنّ هذه الرؤية في الحقيقة لا تلاحظ تراجع لغة العداء بين الحكومة التركيّة والأكراد خلال الأعوام الماضية، فتركيا إنتقلت من خانة مهاجمة مواقع "حزب العمال الكردستاني" في جبال قنديل في شمال العراق إلى خانة توفير منفذ بحري لتصدير نفط كردستان.

لا أحد يذكر كم مرّة تكلم "الناطو" والولايات المتحدة، عن إمكانية فرض مناطق عازلة أو ممرات إنسانيّة، وكم مرّة حشدت تركيا دباباتها على الحدود السورية، وهدّدت بالتقدّم إلى داخل الأراضي السورية، سواء بحجّة إقامة مناطق آمنة للنازحين السوريين الذين شكّلوا عبئاً على الحكومة التركيّة أو بذريعة تأمين المنطقة الحدوديّة بسبب سقوط قذائف طائشة داخل الأراضي التركيّة أو لحماية ضريح سليمان شاه. وحتى طلب الموافقة من البرلمان التركي للقيام بأعمال عسكرية داخل سوريا ليس بالأمر الجديد، فقد منح البرلمان التركي مثل هذه الموافقة بالفعل في تشرين الأول ٢٠١٢، بعد سقوط ٥ قتلى أتراك بقذائف هاون أُطلقت من الأراضي السورية على قرية «أكجالي» التركيّة، والعوامل التي رسمت خطوطاً حمراً في وجه هذا المشروع لا تزال قائمة: قوة «الفيتو» الروسي الصيني في مجلس الأمن ومساندة الحلفاء في روسيا وإيران، وقرار دمشق بالموافقة.

هذه العوامل مجتمعة جعلت دخول الأطلسي الصريح إلى الأراضي السورية أمراً صعباً للغاية، إن لم يكن مستحيلاً. وحتى الخيار البديل، الذي نوقش كثيراً، أي تزويد المجموعات المسلحة في سوريا بمعدّات الدفاع الجوي لكي تقوم هي بفرض منطقة حظر جوي فعليّة من دون أن يتمّ دعمها بقرار دولي، رُفض بسبب المخاوف من وقوع الأسلحة النوعيّة في أيدي الجماعات المتطرّفة التي تشكّل عملياً الطرف الأقوى، والأوسع نفوذاً، بين خصوم الحكومة السورية. إضافةً إلى أنّ خطة الولايات المتحدة لاستخدام الطيران لمواجهة «داعش» تعتمد في نجاحها على وجود حدّ أدنى من التنسيق مع دمشق وعدم إقلاق الروس والإيرانيين. والدخول «الأطلسي» حتى بصيغة قوّة تركيّة، ينسف كل هذه التقاهمات. كما أنّه لا ينسجم مع الجزء الآخر من الخطة الأميركيّة الهادف لتدريب ١٢ إلى ١٥ ألف من مقاتلي المعارضة المعتدلة، لأن هذا الجزء، بحسب ما أعلنت الولايات المتحدة، قد يحتاج لعام كامل. فكيف تتفدّ منطقة عازلة اليوم وليس هناك من يستفيد منها على الأرض؟ وهناك طبعاً السؤال حول الطريقة التي ستؤمن بها الولايات المتّحدة هذا العدد من المقاتلين،

وهي قد فشلت في تأمين أعداد أقل من هذه بكثير في الماضي. قد يكون الشيء الوحيد المختلف الذي حصل هو أنّ مقاتلي تنظيم «داعش» كانوا على وشك أن يحكموا قبضتهم على كامل منطقة «عين العرب» على الحدود السورية التركيّة، ما سبّب نزوح عشرات آلاف الأكراد إلى تركيا. وبالتالي فالتطوّرات في عين العرب هي التي دفعت المراقبين لأخذ الروايات المتجدّدة عن المنطقة العازلة بجديّة. ولكن السؤال المطروح هو كيف سيتمّ تجاوز مجلس الأمن، والخطوط الحمر لسوريا وحلفائها، وكيف سيتمّ تأمين المقاتلين الموثوق بهم؟ تلك هي المشكلة .

إن تركيا من جهتها لديها الكثير من المعارضات والمعوقات لفكرة إقامة منطقة عازلة داخل الحدود السورية، فحزب العمال الكردستاني يُبدي اعتراضاً شديداً على الفكرة لأنّه يجد في تلك المنطقة (سواءً كانت آمنة أم عازلة) تقويضاً لجهود الحزب بإقامة منطقة الحكم الذاتي الكرديّة ووجد في تلك الخطوة عمليّة إلتفاف سياسيّة لتنفيذ الأجندة التركيّة الراضية لأيّ مشروع إستقلال كردي في تركيا أو في شمال سوريا، إضافةً إلى العوائق الماديّة مثل طول المسافة الحدوديّة بين سوريا وتركيا (حوالي ٨٤٠ كم) التي تحتاج عدداً كبيراً من الجنود الأتراك والإمكانيّات اللوجيستيّة الكبيرة لتأمينها.

أيضاً هناك نقطة ذات أهميّة قصوى، وهي ضرورة توفير قوآت أرضيّة وعناصر مُشاة تستطيع حماية المنطقة الآمنة، وتلك القوآت إمّا أن تكون من قوام عناصر الجيش الحرّ، وهذا الأمر ترفضه واشنطن وخصوصاً البنّتاغون الأمريكي لعدم ثقتهم بمعظم الفصائل المسلّحة، أو أن تقوم به قوآت دوليّة لإحدى دول المنطقة كالجيش التركي مثلاً. وأمام تردّد إدارة أوباما، نجد أنّ واشنطن قد وضعت العراقيل أمام إقامة المنطقة الآمنة بذريعة أنّه ما يزال هناك "فيتو" روسي - صيني ينتظر أي تصويت على إقامتها إذا ما عُرض الموضوع على مجلس الأمن، وتخشى واشنطن أن تسحب تلك الدول دعمها لضربات التحالف الدولي، في وقت وجدنا أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة أقدمت على قرارات أقوى من هذا الأمر ودون الحاجة للعودة لمجلس الأمن عندما كانت ضرورات مصالحها تتطلّب ذلك وخاصة في العراق. هذا ما يظهر وما تروّج له واشنطن، لكن الحقيقة تقول أن الرئيس "أوباما" وعبر رسالته للسيد الخامنئي في إيران، والتي كشف بعضاً من مضمونها وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل "المستقبل" حول تعهّد الرئيس "أوباما" لإيران بعدم توجيه أي ضربات أو

اتخاذ أي إجراءات ضد سلطة الرئيس الأسد، قد تفقده توازنه أو تساهم بإسقاطه، والأمر الآخر الذي تخشاه إدارة أوباما لناحية عدم الإقدام على خطوة إقامة منطقة آمنة هو وجود ما يزيد عن خمسة آلاف جندي أمريكي في بغداد وما حولها يُعتبرون بمثابة رهائن بين محيط من قوات تدين بالولاء العسكري والسياسي لطهران، وتخشى واشنطن على هؤلاء الجنود من أي ردّة فعل إذا ما أقدمت على أي عمل عسكري قد يساعد أو يطيح بنظام الرئيس الأسد.

### خلاصة

منذ تشكيل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة افتقرت رؤيتنا كل من أنقرة وواشنطن حول الأزمة، ففي حين لم تخفِ الثانية نيّتها التعامل الضمني مع نظام الرئيس الأسد من خلال تركيزها على مكافحة التنظيم فقط، كانت الأولى ترى أن التنظيم مجرد نتيجة من نتائج سياسات النظام، وبالتالي فإن مكافحته لن تكون ممكنة ما دامت أسباب نشأته وانتشاره قائمة، بل ومتزايدة. ومن هنا، إشتربت تركيا ثلاثة شروط للمشاركة الفاعلة في التحالف الدولي هي:

١- معالجة أسباب الأزمة (إستهداف نظام الرئيس الأسد) وليس مجرد النتيجة (تنظيم الدولة).

٢- إنشاء منطقة آمنة على الحدود السورية التركية، ومنطقة حظر للطيران لحمايتها.

٣- تسليح وتدريب المعارضة السورية "المعتدلة".

ولأن الإدارة الأميركية لم تتجاوب مع أول شرطين، فقد بقيت أنقرة خارج المعادلة الميدانية للتحالف، بيد أن الطرفين إتفقا على مشروع تدريب وتسليح المعارضة السورية "المعتدلة"، وهو المشروع الذي تعرّض بسبب الخلاف بين البلدين على تعريف "الإعتدال" واختيار العناصر.

أخيراً نرى أن كلّ المؤشّرات على الأرض تؤكد أنّ حلم أردوغان في إقامة منطقة عازلة بهدف ضرب سوريا وإلحاق الأذى بها، لن يتحقّق للأسباب التي ذكرناها سابقاً، ولأسباب أخرى كثيرة، فنهج أردوغان في

التعامل مع قضايا المنطقة وخاصّةً مع الأزمة السورية وتدخّله غير المألوف في الشأن المصري، يكشف عن أنّ الرجل يتعامل مع قضايا المنطقة بعقلية عثمانية عفى عليها الزمن، ولا سبيل للإعتقاد بأنّ أمريكا يمكن أن تأخذ الأحلام العثمانية المعشّشة في مخيلة أردوغان على محمل الجدّ، فهي تعرف جيداً أنّها قد تتحوّل الى كوابيس من الصعب التحرّر منها.

### إسرائيل والمناطق العازلة في سوريا

بعد خمس سنوات من الحرب، باتت الجماعات المسلحة المدعومة إسرائيليّاً وأردنياً تسيطر على غالبية الحدود مع الجولان السوري المحتل، من بلدة بيت جن شمالاً وصولاً حتى بلدة الرفيد في جنوب القنيطرة، باستثناء منطقة حوض اليرموك في أقصى الجنوب وبلدة حضر في شمال القنيطرة. ولا تخفي إسرائيل نيّتها السيطرة على كامل الحدود، وتشكيل «منطقة أمنية عازلة» للجماعات المتعاملة معها، تمتدّ على طول الحدود وتصل حتى بلدة نوى وتل الحارة في ريف درعا الغربي، فنتبع سياسة «العصا والجزرة» مع بلدة حضر لدفعها إلى التخلّي عن الدولة السورية، فيما تنفّذ عمليات شبه مشتركة مع فصائل «الموك» في حوض اليرموك. وتستخدم إسرائيل منظّمة «عمّالية»، وهي منظّمة تتخذ من العمل «الإنساني» غطاءً لها، لصاحبها رجل الأعمال اليهودي الأميركي موتي كاهانا، للعمل في «المنطقة العازلة»، عبر تقديم مساعدات عينية لبعض السكان السوريين عبر حدود الجولان، وقد وصل ممثلوها إلى بلدة إنخل، كما تنشر على صفحاتها الرسمية، إضافة إلى إفتتاحها قسماً في مستشفى زيف في صفا لمعالجة الجرحى، وتضع سيارات جاهزة بشكلٍ دائمٍ على حدود الجولان لنقل «زوّار» سوريين إلى الداخل المحتل!

لقد سبق ورأينا أنّه في الأصل، وقبل تحوّل فكرة المنطقة العازلة إلى جزء من اللعبة السياسية التي تمارسها دول عديدة للتغطية على إعتداءاتها وخرقها لسيادة الخصوم، تقام منطقة الفصل بين حدود دولتين عدوتين، أو متخاصمتين، بموجب قرار يصدره مجلس الأمن الدولي لضمان عدم الإحتكاك الذي يمكن أن يُفضي إلى إندلاع القتال بين قوات الجانبين، وهو ما حدث بين سورية وإسرائيل بعد حرب تشرين الأول

١٩٧٣ عندما أصدر المجلس القرار رقم ٣٥٠ الذي وضع الجولان المحتل من قبل الجيش الإسرائيلي في دائرة المنطقة العازلة التي أدخلت إليها مجموعة من القوات الدوليّة (الأندوف) مهمتها المراقبة والإشراف ومنع التجاوزات من كلا الطرفين، الإسرائيلي والسوري.

لقد بدأ الأمر في شهر أيار من العام ٢٠١٦ ، مع إعلان الإحتلال الصهيوني عن تشكيل وحدة تواصل وتنسيق مع المواطنين السوريين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السوريّة المسلّحة في جنوب سوريا، بعد توزيع الإحتلال لمساعدات على نحو ٣٥ قرية في المنطقة ذاتها خلال شهر رمضان المبارك الفائت. ثم في ١١ تموز من العام نفسه نشرت قوات الإحتلال الصهيوني عدداً من الجرافات العسكرية والدبابات على عمق ٣٠٠ متراً داخل الأراضي السورية في محافظة القنيطرة، وشرعت بإطلاق النار باتجاه أي شخص يحاول الإقترب منها، وعلى الرغم من وجود سياسة إسرائيلية بعدم التدخّل مباشرة في القتال داخل سوريا- عدا تقديم المساعدة الطبيّة لأكثر من ٢٠٠٠ سوري، بينهم مقاتلون من جبهة النصرة- فإنّ بعض الشخصيات السوريّة المعارضة التي على علاقة قويّة مع مسؤولين إسرائيليين مثل كمال اللبواني قد أكّدت للإسرائيليين إهتمامها بإنشاء منطقة عازلة في الجنوب السوري.

ومع أنّ هذا العنوان (المناطق العازلة في سوريا) بدأ يطفو على السطح منذ إندلاع الأحداث المأساوية في العام ٢٠١١ ، إلا أنّه ما لبث أن ترأّس قائمة أولويّات بعض دول الجوار ذات العلاقة بالأزمة السورية، ولاسيّما تركيا وإسرائيل اللتين تحاولان إستغلال الوضع الميداني الذي ظهر في مناطق الشمال والجنوب السوريين، وعمليات القصف الجوي المزعوم، التي تقوم بها طائرات "التحالف الدولي" ضدّ ما تسمّيه مواقع تنظيم "داعش" في شمال وشرق سوريا، من أجل ترجمة أهدافها المضمرة والمعلنة بإحداث متغيّرات جيوسياسيّة جذريّة في المنطقة، وذلك على الرغم من تباعد هذا الهدف القديم- الجديد الذي يجري إنضاجه على نار المعارك المستعرة في كلا المنطقتين، ليس فقط مع قدرات وإمكانيّات هذه الأطراف التي رفعت منسوب تورّطها في المحرقة السورية إلى مستوى إرتكاب المجازر بحق السوريين (لإقتناص ما تعتبره "اللحظة التاريخية" المناسبة، وواقع التباين وصراع المصالح في صفوف ما يسمى "التحالف الدولي"، وإرتفاع النبرة الروسية- الإيرانية ضد هذا السعار المستهتر بكل ما له علاقة بالشرعية الدولية)، وإنما تباعده أيضاً مع حقائق موازين

القوى التي تتحرّك على الأرض في الداخل السوري. ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة الأميركية تشكيل «التحالف الدولي» تحت عنوان محاربة «داعش»، بعد سيطرة الأخير على مدينة الموصل العراقية في ١٠ حزيران ٢٠١٤، تحوّل قتال التنظيم و«مكافحة الإرهاب» ذريعة للتدخل العسكري الأجنبي المباشر، جواً وبراً في سوريا والعراق. وتستغل إسرائيل عنوان مكافحة الإرهاب والحرب على «داعش» للتوغّل داخل أراضي الجولان المحرّر، وإنشاء منطقة عازلة عبر دعم جماعات المعارضة المسلحة التابعة لها ولـ«الموك» خاصة جبهة النصرة.

وقد سمح تمدّد «داعش» للقوى الغربية والإقليمية، لا سيّما الولايات المتحدة وتركيا، بالتمدّد العسكري وبناء القواعد العسكرية في الغرب العراقي والشرق والشمال السوريين، بغية قتال التنظيم باستخدام القوة الجوية، ونشر مئات بل آلاف الجنود والضباط من الوحدات الخاصة الأميركية والفرنسية والبريطانية والألمانية والتركية، التي تقود مجموعات من المتعاملين معها تحت مسمى «قوات محلية» مدربة في معسكراتها، تمهيداً لإدارة هذه الجماعات الأرض التي «تحرّرها» ضمن إدارات محلية، بديلاً من الدول الوطنية المركزية.

وكما كانت الحدود العراقية السورية هدفاً للقوات المدعومة أميركياً وأردنياً، على شاكلة «جيش سوريا الجديد» الذي يحاول الإنتشار في نواحي معبر التنف الحدودي قرب مثلث الحدود السورية - العراقية - الأردنية وصولاً إلى معبر القائم ومدينة البوكمال، فإن الجنوب السوري لم يبقَ طويلاً بعيداً عن هذه المعادلة في ظلّ الأطماع الإسرائيلية، خصوصاً بعد أن استطاعت «داعش» تشكيل «إقليم» خاص بها في مثلث الحدود «السورية - الأردنية - الجولان المحتل» في منطقة حوض اليرموك، بداية تحت جناح ما كان يسمّى «لواء شهداء اليرموك» وقائده أبو علي البريدي الملقّب بـ«الخال»، ثم تحوّل بعد اندماجه مع «حركة المثنى» (حركة تكفيرية إلتصقت طويلاً بجبهة النصرة مستفيدةً من دعم «الموك»، قبل أن تعلن فصائل «الموك» الحرب عليها) إلى «جيش خالد بن الوليد».

ودعم الأردنيون و«غرفة الموك» طويلاً جماعات المعارضة المسلحة المتحالفة مع «جبهة فتح الشام/جبهة النصرة» في الجنوب لقتال الجيش السوري، ولاحقاً لقتال «داعش»، فيما تتكفل إسرائيل بدورها بمدّ هذه



المجموعات بالعلاجات الطبيّة داخل مشافي الكيان المحتل، وتقدّم لهم الدعم اللوجستي والمعلوماتي، فضلاً عن بعض الأسلحة والذخائر «الناعمة».

وكما هي الحال بين تركيا و«داعش» في الشمال والإنقلاب التركي على التنظيم أخيراً، بعد سنوات من الدعم العسكري واللوجستي وتسهيل مرور الإرهابيين الأجانب من مختلف أنحاء العالم إلى الأراضي السورية والعراقية، إنتهت «شهور العسل» والتعاون الإسرائيلي في الجنوب السوري مع «لواء شهداء اليرموك» والبريدي في السنوات الأولى من الأزمة. وحصل «الخال» (قُتل في تفجير انتحاري للنصرة) في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على إمتيازات من شعبة المخابرات العسكريّة الإسرائيليّة «أمان»، منها تسهيل أمور جرحى المسلحين الآتين عبره للعلاج في مشافي الكيان المحتل، وحصوله على شبكات إتصال وأرقام خلويّة إسرائيلية يصعب على الإستخبارات السورية متابعتها ورصدها، في الوقت الذي كان يجمع فيه عدداً كبيراً من المدرّعات والدبابات والأسلحة المتوسطة.

ولم تكذ واشنطن تضع «لواء شهداء اليرموك» على لائحة الإرهاب، ويعلن وزير الدفاع أشتون كارتر في نهاية تموز الماضي نيّة «التحالف الدولي» «فتح جبهة جديدة ضدّ إرهاب داعش في الجنوب السوري»، حتى دخل جيش العدو على خط التدرّج بـ«مكافحة الإرهاب» والحرب على «داعش»، بدءاً من شبه جزيرة سيناء المصرية وصولاً إلى حوض اليرموك، عبر تسليط الضوء على وجود «داعش» قرب حدود الجولان المحتل، علماً بأن «الإمارة الداعشية» يزيد عمرها على عام ونصف عام (راجع «الأخبار»، العدد ٢٦٨١). وكانت وكالة «أعماق» التابعة لـ«داعش» قد أعلنت، في ٢٩ تموز الماضي، قيام طائرات حربيّة إسرائيلية بقصف مواقع تابعة للتنظيم في الشيخ زويد ورفح المصرية.

في جبهة الشمال، وعلى إيقاع الطلعات الجويّة لقوات التحالف التي لم تلحق خسائر تذكر بالدواعش الذين اجتاحوا مدينة عين العرب- كوباني تحت سمع وبصر القوات التركيّة التي ساهمت بحصار المدينة من شمالها، ومنعت عبور الشبان الأكراد القادمين من تركيا لمساعدة أشقائهم، تحوّل مطلب إقامة منطقة حظر جويّ ومناطق عازلة في شمال سوريا من قبل نظام رجب طيب أردوغان الذي استجاب لمطلب واشنطن المتعلّق بتدريب ما يُسمّى "معارضة معتدلة" في الأراضي التركية، إلى علامة فارقة وشرط صريح وملحّ

وواجب الوجود لمشاركة أنقرة في "تحالف واشنطن"، مستغلاً حاجة التحالف الماسّة إلى تركيا التي تتمتع بحدود طويلة مع سوريا، وبعلاقات واسعة مع العديد من المنظّمات والمجموعات الإرهابية المسلّحة، وتمتلك قوّة برية كبيرة يمكنها القيام بأعباء العمليات المطلوبة على الأرض. ووفق المعطيات والمؤشّرات المتقاطعة، وعلى الرغم من ميل العديد من المتابعين إلى خفض منسوب احتمال إقامة مثل هذه المناطق، إنطلاقاً من التحفظ الأمريكي والإعتراض السعودي والرفض الروسي - الصيني - الإيراني، فإن هذا المطلب الذي يستتبع طموحات إقليمية فضفاضة، بات يجد في مرحلة من المراحل آذاناً صاغية إضافية لدى العديد من أطراف التحالف.

### تطابق الأهداف التركية الإسرائيلية في سوريا

عندما يشرّع البرلمان التركي في الثاني من شهر تشرين الأول ٢٠١٤ قيام الجيش التركي بعمليات عسكرية ضدّ داعش في العراق وسوريا، والسماح لقوّة التحالف الأمريكي باستخدام الأراضي التركية للقتال المزعوم ضدّ هذا التنظيم الإرهابي، بأغلبية ٢٩٨ عضواً مقابل ٨٩ عضواً، فإنّه عملياً كان يستهدف إحتلال المناطق الحدودية مع سوريا التي يبلغ طولها ٨٢٢ كيلومتراً، فإنّه يتطابق تماماً مع الكنيست الإسرائيلي الذي شرّع ضمّ هضبة الجولان في زمن حكومة رئيس وزراء العدو الصهيوني الأسبق مناحيم بيغن في كانون أول ١٩٨١ والذي شرّع ولا يزال يشرّع الإستييطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا (أولاً)، و(ثانياً): فإنّ تركيا تتماهى مع العدو الإسرائيلي، في إحتلال الأرض العربية بحجّة إقامة المناطق العازلة، وذلك بعد إستمرار إحتلالها للواء الإسكندرون السوري العربي، وهي تسعى لإستغلال قرار برلمانها إلى توظيفه من أجل إحتلال المناطق الحدودية مع سوريا، بذريعة إقامة مناطق عازلة تحول دون دخول مقاتلي داعش للأراضي التركية.

وقد سبق أن أعلنت الحكومة التركية على لسان أكثر من مسؤول فيها، أنّ الهدف الحقيقي من إقامة المنطقة العازلة، هو تحويلها إلى منطقة آمنة للتدريب والدعم اللوجستي لمجاميع الإرهاب، وعمل منطقة

حظر جوي فوقها، تحول دون قصف الطيران الحربي السوري لها. وتركيا بهذا القرار تواصل دورها، في توفير الدعم لمجاميع المعارضة الإرهابية المزعومة بعد أن شكّلت ولا تزال تشكّل، عمقاً إستراتيجياً لفصائل الإرهاب وعلى رأسها " داعش".

أمّا إسرائيل فهي أوّل من شكّلت منطقة عازلة في الجنوب اللبناني، بعد عدوانها على الجنوب عام ١٩٧٨ ، بالتنسيق مع جيش لبنان الجنوبي العميل الذي أقامه كل من الضابطين المنشقين سعد حداد وأنطوان لحد، لحماية المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة من هجمات المقاومة الفلسطينية، ثمّ من هجمات وعمليات المقاومة الإسلامية اللبنانية بقيادة حزب الله.

وقد كشفت إسرائيل عن مخطّطها لإقامة منطقة عازلة في جنوب سوريا، بالتنسيق الكامل مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وفي سبيل ذلك قدّمت كل أشكال الدعم اللوجستي والتسليحي لإرهابيي هذه الجبهة وغيرها، بما فيها تزويدهم بصواريخ تموز وسواها من الأسلحة المتوسطة والخفيفة وحمائتهم بمظلة " الباتريوت " الإسرائيلية، لتمكينهم من إقامة هذه المنطقة، ما مكّنهم من طرد مراقبي الأمم المتحدة من منطقة " فك الإشتباك " وإحتلال مساحات واسعة من نقاط التماس مع العدو الصهيوني في هضبة الجولان المحتلة.

ثالثاً: إنّ تركيا والكيان الصهيوني، يتطابقان في التحالفات والأهداف ذاتها حيال سورية فبينما تبنت حكومة أردوغان ما يسمّى بالمجلس الوطني السوري (مجلس اسطمبول) ، وتالياً ما يسمّى بالإئتلاف المعارض المزعوم، وقدّمت لهما كل أسباب الدعم السياسي والعسكري، وكذلك دعمها الكامل لمختلف فصائل الإرهاب وعلى رأسها تنظيمي " جبهة النصرة " " وداعش" بهدف إسقاط النظام العربي الممانع في سورية، وحيث لم يتوقّف أردوغان عن التصريح بأن أولى أولوياته هي إسقاط الدولة السورية والرئيس بشار الأسد، فإننا نرى أن إسرائيل تتشارك مع تركيا في التحالف نفسه مع الإئتلاف السوري المزعوم ومع فصائل الإرهاب، بهدف إسقاط الدولة في سوريا، وهي منذ بداية الأزمة تعالج جرحى تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وغيرهم في مستشفياتها، وتمدّهم بكل أسباب القوة العسكرية، وتنسّق معهم سياسياً وعسكرياً ومخابراتياً. ولعلّ تصريحات ممثل الإئتلاف المزعوم كمال اللبواني في حينه بشأن المساومة على الجولان، وزيارته للكيان الصهيوني بذريعة المشاركة في مؤتمر لمكافحة الإرهاب إنّما تؤشّر على هذا التحالف. وفي الذاكرة أيضاً اللقاء السابق في إسطنبول، بين

عضو كنيست إسرائيلي عن حزب شاس يعقوب مرجي وبين الإرهابي محمد عدنان بوساطة مساعد الوزير الاسرائيلي السابق أيوب قرا وذلك لتنسيق التعاون بين المعارضة السورية المسلّحة مع حكومة العدو الصهيوني. ولم يخف هذا العدو توجّهه لتعميق التحالف مع جبهة النصرة وغيرها، فقد قال ضابط رفيع المستوى في قيادة المنطقة الشمالية في جيش الإحتلال أنّ سيطرة المعارضة السورية على ثمانين بالمائة من منطقة الحدود مع سورية، هي فرصة لعقد تحالفات بين الجيش "الإسرائيلي" وما أسماهم المعارضين المعتدلين.

وفي إطار هذا التحالف بين العدو وفصائل الإرهاب، تلقّف هذا الأخير خبر سقوط طائرة سوخوي السورية من قبل صواريخ الباتريوت الإسرائيلية بفرح كبير، وسارع إلى مباركة الإعتداء وتوجيه الشكر إلى كيان العدو وطالب بالمزيد من الإجراءات ضدّ الحكومة السورية.

وفي حديثٍ مع موقع صحيفة "معاريف" على الإنترنت، عبّر مصدر رفيع المستوى في المعارضة المزعومة، عن أمله في أن يشكّل إسقاط الطائرة "باكورة عمل لسياسة جديدة من جانب تل أبيب تشمل فرض حظر جويّ على المنطقة، وتحديدًا في سماء الجولان"، وأضاف المصدر أن "عمليات مماثلة تشكّل عوناً كبيراً لنا، وتُسهم في مستقبل جديد بكل ما يتعلّق بالعلاقات بين إسرائيل وسورية.

من ناحية أخرى تستهدف تركيا وإسرائيل من تحالفهما مع فصائل الإرهاب في سورية ضرب حركات المقاومة في المنطقة، الصديقة أو المتحالفة مع الإدارة السورية. فتركيا تعمل بجد، على توظيف تدخلها العسكري في شمال سوريا تحت عنوان محاربة داعش، لتحطيم بنية الإرتكاز لحزب العمال الكردستاني، وما الهجوم الكبير الذي شنّه تنظيم داعش على منطقة عين العرب "كوباني" السوريّة بدعم تسليحي هائل من تركيا، ما مكّنه من إحتلال غالبية القرى المحيطة "بكوباني" (البالغ عددها ٣٨٠ قرية)، إلاّ مؤشّر على ذلك. كذلك فإنّ إسرائيل تعمل بجد لتوظيف تحالفها مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وغيره من الشرازم الإرهابية المسلّحة لضرب المقاومة الإسلامية اللبنانية بقيادة حزب الله - الحليف الإستراتيجي لسوريا - ولعلّ الخطّة

الإسرائيلية الهادفة إلى مدّ المنطقة العازلة، التي تُعسكر فيها جبهة النصر وأخواتها باتجاه مناطق في جنوب لبنان مروراً بجبل الشيخ - بهدف مناوشة وإشغال حزب الله إلا مؤشّر على المشاركة نفسها، لكل من تركيا والكيان الصهيوني، في التحالفات ذاتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار البرلمان التركي بدخول الأراضي السورية إنّما يتجاوز ميثاق الأمم المتحدة وموافقة مجلس الأمن، بدعم من الإدارة الأمريكية، وهو يتماهى هنا مع رفض إسرائيل لكلّ قرارات مجلس الأمن المتّصلة بالصراع العربي . الصهيوني بدعم لا محدود من الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة.

وفي ضوء ما تقدّم لا بدّ من التأكيد أنّه مثلما يجري التعامل مع إسرائيل على أنّها عدو على قاعدة صراع الوجود، فلا بدّ من التعامل مع نظام حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا، بأنّه عدو لسورية وللأمة العربيّة، على قاعدة رفض العودة للهيمنة الإستعماريّة العثمانيّة المتعجرفة والمتخلفة الجديدة، المتحالفة مع الكيان الصهيوني والولايات المتّحدة ودول الناتو .

في الختام نجد أنّه، شيئاً فشيئاً، إنهارت الحروب بالوكالة الكاذبة، وعاد المشهد الإقليمي إلى مرتّعه الأول، في حروب العدو الأصيل الأساسيّة المباشرة. فالأقنعة سقطت وظهر أصحاب المشروع الصهيوي-أمريكي الحقيقيون صراحة ووقاحة. فأمريكا تدعم وتُهدان وإسرائيل تدعم وتُهاجم. والسبعون عاماً من التآمر على فلسطين ولبنان وسوريا ومصر والعراق توجّها خونة العرب ومشغّلهم بالحرب المباشرة لكسر المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وصولاً لضرب رأس حربة المشروع المقاوم برمتّه في سوريا، وسط تآمر عربي وخليجي لاسيّما سعودي- قطري- أردني غابت فيه القدس والمقدّسات وحائط البراق وانصرف عرب الخيانة والإستزلام نحو الخندق الإسرائيلي لإسقاط سوريا والمقاومة بضربة واحدة.